

"حرب لبنان 1975 - 1990: مقارنة عوامل اندلاعها بعوامل الأزمة الراهنة"

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

في دراساتي السابقة حول لبنان بين عامي 2002 و2006، وأخيراً في كتابي الصادر قبل شهرين "حرب لبنان"، أبديت تحفظي في أن يكون اتفاق الطائف قد نقل اللبنانيين إلى حالة من "العيش المشترك" أو "العيش الواحد"، وخلصت إلى لبنان، استناداً إلى ما يحصل اليوم على ساحته، لا يزال يراوح مكانه بين حدي الوفاق والنزاع، ما يجعله في خطر، مجتمعاً ودولة، وأن ذلك يعود إلى نظامه الطائفي السياسي، وبالتالي غياب هوية وطنية جامعة. يُضاف إلى ذلك، خضوعه لتأثير الجغرافية – السياسية، وتحولته بالتالي إلى ساحة لصراعات الخارج على أرضه، أو وكلائه اللبنانيين في الداخل. كما ظهر عشية حرب لبنان وخلالها، حتى اليوم، سلاح خارج سلطة الدولة اللبنانية.

في هذه المداخلة، سوف أبين أن عوامل الصراع في لبنان لا تزال على حالها منذ أربعة عقود، وسوف أرصد ذلك من خلال: النظام الطائفي السياسي والصراع على السلطة؛ والقوى السياسية القديمة المتجددة، واستمرار لبنان ساحة لتصفية الحسابات الخارجية، وأخيراً وجود السلاح خارج سلطة الدولة.

في النظام الطائفي – السياسي وتداعياته

قد يكون نظام لبنان الطائفي الحَضَنَ لكل أزماته التي حصلت في الماضي وتحصل في الحاضر. لقد عزز إنشاء دولة لبنان الكبير عام 1920 من الطائفية السياسية والطائفية المجتمعية، عندما أدخلت في كيانها طوائف لها توجهاتها الثقافية والسياسية المختلفة وتجاربه التاريخية. وبدلاً من أن تكون الطائفية "مؤقتة"، وفق الدستور اللبناني لعام 1926، ومدخلاً للانصهار الوطني على أساس تعددي، وفق الميثاق الوطني لعام 1943، ترسخت، بعدما جرى تقاسم السلطة والإدارة على أساس نسبي طائفي، مما أدى إلى ظهور توترات متلاحقة، تمكنت "ديمقراطية لبنان التوافقية" من لجمها حتى منتصف الستينات من القرن الماضي. لكن الصراع على السلطة والمناصب، وتمسك الموارد بصلاحيات رئيس الجمهورية الواسعة من جهة، ومحاولة المسلمين واليسار الإمساك بالقرار السياسي وبالتالي التحالف مع المقاومة الفلسطينية في فترة بناء نفوذها السياسي والعسكري داخل البلاد منذ النصف الثاني من ستينات القرن الماضي من جهة أخرى، فجر الخلافات الطائفية حول دور لبنان في الصراع العربي – الإسرائيلي، وجعلها تتقدم على القضايا الاجتماعية والتنمية. فأصبح المسلمون يريدون تجسيدَ عروبتهم في دعم النشاط الفدائي الفلسطيني ليوظفوه

لصالحهم في التوازن الداخلي، فيربطون ما بين قدرتهم على أداء دورهم في الصراع العربي - الإسرائيلي، المرفوض مارونياً، وبين المعوقات التي تعترض مشاركتهم في الحكم وصنع القرار السياسي نتيجة الرفض الماروني. فتضافرت هذه العوامل مجتمعة وأدخلت لبنان في حرب استمرت 15 سنة.

بعدما فشل الميثاق الوطني في الصمود أمام التحديات، راجت خلال حرب لبنان مشاريع عديدة لإيجاد صيغة تعايش جديدة خارج إطار النظام الطائفي، أبرزها مشروع الحركة الوطنية اللبنانية عام 1975. لكن تجذر الطائفية في المجتمع، جعل هناك استحالة لعلمنة السياسة أو الحياة الاجتماعية. على عكس ذلك، ازداد الشرخ الطائفي خلال الحرب، وراجت مشاريع تقسيم وفيدرالية وحكم الأكثرية. وكان يؤمل أن يؤدي اتفاق الطائف، وفق إحدى مواده، إلى الإلغاء التدريجي للطائفية السياسية، لكن المجتمع اللبناني، كان غير محضر لذلك. كما وجدت سورية، التي أصبحت الراجعة للبنان بعد الطائف، أن ليس في مصلحتها إلغاء النظام الطائفي، والتسبب تالياً في تقوية اللحمة الوطنية وإضعاف نفوذها القائم على التلاعب بالتناقضات الطائفية. كان التهديد من وقت إلى آخر خلال التسعينات بإلغاء الطائفية السياسية مجرد فزاعة سورية بقناع لبناني لإخافة المسيحيين وجعلهم أكثر خضوعاً لها.

هكذا، فشل إلغاء الطائفية السياسية، فبقيت مستشرية في الجسم اللبناني حتى خروج السوريين من لبنان عام 2005، وازدادت سوءاً بعد ذلك بحصول انقسام سياسي - مجتمعي على أساس مذهبي، من دون أن يعني ذلك تراجع الطائفية - السياسية. وكما أن العودة إلى قانون الانتخاب لعام 1960، الذي يلحظ الدوائر الصغيرة، يجعل أبناء كل طائفة ينتخبون نوابهم تقريباً، فيتلاشى بذلك الانصهار الوطني، كذلك الحال، فإن اعتماد الدوائر الموسعة، يجعل الأقلية الدينية في مناطق معينة تحت رحمة أصوات الأكثرية، في ظل غياب الديمقراطية الحقيقية والاعتراف بالآخر. وإذا كان من حسنات الاصطفاف السياسي الحالي أنه ألغى، حتى الآن، الصراع العمودي الإسلامي المسيحي لوجود قوى إسلامية ومسيحية في المعسكرين المتنافسين (الأكثرية والأقلية)، إلا أنه نقل الصراع إلى داخل الطوائف، وهو شيء متقدم على الطائفية وأسوأ منها. فالمذهبية هي بنت الطائفية. وأسطع دليل على ذلك، الصراع السياسي الدائر حالياً بين السنة والشيعة، وحتى داخل باقي الطوائف، وإن من دون سلاح، ما يجعل هناك تخوف من دخول لبنان في نفق مسدود وبالتالي عودة مشاريع التقسيم والفيدرالية التي راجت خلال الحرب. كما يؤدي انتهاء تقاطع المصالح المشتركة بين مسيحيي قوى 14 آذار ومسلميها، إلى عودة التناقضات الطائفية العمودية من جديد. فقبل عام، ألمحت قيادات مارونية (دوري شمعون وأمين الجميل) إلى أن حل المسألة اللبنانية يكون في اعتماد الفيدرالية.

لقد أفرز النظام الطائفي صراعاً تاريخياً بين الطوائف على الصلاحيات الواسعة التي حصل عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور. صحيح أن الميثاق والصيغة استطاعا أن يضبطا التوافق بين الطوائف الدينية حول تقاسم السلطة وصناعة القرار، إلا أن نمو العامل الفلسطيني والتحالف بين اليسار والمسلمين والمقاومة الفلسطينية عشية الحرب وخلال مراحلها الأولى، جعل الخلاف يتعاظم حول صلاحيات رئيس الجمهورية. فاعتبر بعض الموارنة أن خسارة رئيس الجمهورية من صلاحياته لصالح رئيس الوزراء المسلم، يعني تراجع نفوذهم، وربما انفتاح لبنان على هوية عربية قد تورطه في الصراع العربي - الإسرائيلي وتقضي على ازدهاره الاقتصادي. من هنا، كان الخلاف على صلاحيات رئيس الجمهورية إحد أسباب فشل مبادرات حل الأزمة

اللبنانية خلال سنوات الحرب. وعندما جاء اتفاق الطائف يحسّن من موقع رئيسي مجلسي الوزراء والنواب تجاه رئيس الجمهورية ويقلص من صلاحيات الأخير لصالح مجلس الوزراء مجتمعاً، ارتضى المسيحيون به. وفي السنوات التالية على الاتفاق، اشتكى العديد منهم، جماهير وقيادات، من سوء تطبيقه، ومن جعل صلاحيات رئيس الجمهورية تمثيلية، (أصبحنا اليوم نختلف على صلاحيات نائب رئيس الحكومة في محاولة لوضع الطائفة الأرثوذكسية في مواجهة الطائفة السنية) ومن قانون انتخابات نيابية أخضعهم لقرار الناخبين المسلمين، وخاصة بما يُعرف بقانون عام 2000 (غازي كنعان)، حتى أن البطريرك صفير، أول المباركين لاتفاق الطائف، اشتكى بحدّة من تهيش المسيحيين وتغييب أصواتهم في انتخابات 2005. من هنا، نفهم لماذا نمت حركة "قرنة شهبان" منذ عام 2002، ولماذا حصد الجنرال ميشال عون أصوات المسيحيين في انتخابات عام 2005، بعد قيام التحالف الرباعي، وكيف استخدم ويستخدم مسائل تهيش المسيحيين وصلاحيات رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحكومة وتوطين الفلسطينيين في خطابه، حتى "التفاهم" مع حزب الله والقبول بسلاحه.

القوى السياسية: تغييب الدولة

في ظل نظام طائفي وهيمنة عائلات إقطاعية وبرجوازية معينة على المجالس النيابية والوزارية والإدارات، نمت في لبنان، قبل الحرب وخلالها، قوى سياسية بوجوه طائفية متعددة متحالفة أو متوافقة المصالح، جمعت ما بين السياسة والاقتصاد، فكانت المسؤولة عن التسوية السياسية عام 1943 وتقاسم المغنم على أساس طائفي، وعدم نقل لبنان إلى مصاف الدولة الحديثة، بل تغييب مفهوم الدولة، أو السيطرة على قراراتها، عبر جعل نفسها حلقة الاتصال بين أبناء طوائفها والدولة ودوائرها. وخلال الحرب، التقط زعماء الميليشيات والأحزاب هذه العلاقة، بعد تهيش دور الزعامات التقليدية، فأضافوا إليها "الزبائنية الوظيفية"، و"الزبائنية الأمنية" و"الزبائنية التموينية" و"الزبائنية الخدمائية" لتعزيز نفوذهم، حتى أن بعضهم أسس "إدارات مدنية" حلت محل الدولة.

ومن المؤكد، أن زعماء الميليشيات لم يخسروا شيئاً بعودة الدولة إلى الوقوف على رجليها بعد الطائف، فبقوا في السلطة قابضين على مفاصل الدولة. فبعدما دخلوا إليها كوزراء ومدراء عاميين منذ عام 1984، بقوا في داخلها بعد اتفاق الطائف، ولا يزالون اليوم في مواقعهم على الساحة السياسية، يعيدون إنتاج أنفسهم أو عبر أبنائهم وأقاربهم وأزلامهم، أو برفعون شعارات الدولة العادلة والإصلاح، من دون أن يغادروا شتى أنواع العصبية الراسية في عقولهم (جن بلاط، جعجع، الجميل، بري، عون الخ.. صحيح أن ثلث أعضاء المجلس النيابي الحالي دخلوا الندوة البرلمانية للمرة الأولى، وأن معظمهم من جيل الشباب، إلا أن الصحيح أيضاً أن غالبية هؤلاء يدورون في فلك زعاماتهم التقليدية أو الميليشيائية. ومع أن جميع السياسيين والزعماء يمارسون الزبائنية ويتقبلها المجتمع اللبناني، في ضوء العصبية الطائفية وضعف الدولة أو الاستقواء عليها، إلا أن أسطح دليل على تطورها وسيرها في نهج جديد، ليس تحول حزب الله إلى صلة الوصل بين المواطن الشيعي والدولة فحسب، بل حلولة محل الدولة، في الخدمات التي يقدمها، وفي الهيمنة على القرار الشيعي، وفي فرض سلطته وأمنه على الحيز الذي يهيمن عليه، وفي حمله السلاح تحت شعار الدفاع عن لبنان.

إن استشرَاء الطائفية السياسية في الجسم اللبناني قبل الحرب وخلالها، منع ظهور قوى اجتماعية جديدة أو حتى حزبية، وبالتالي قيام مجتمع مدني فاعل يكون مدخلاً لانبعات دولة مدنية تقوم على المؤسسات. قبل الحرب بقليل، كانت الحركات المطالبة مؤشراً على بداية ظهور المجتمع المدني، لكن الحرب طمست ذلك، بعدما تحول الطلاب والعمال إلى وقود لها في متاريس متقابلة، ولم تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من تشكيل قوة ضغط سياسية تؤدي إلى انتهاء الحرب. ولا يبدو المجتمع المدني اليوم أحسن حالاً، بسبب انقساماته السياسية والطائفية والمذهبية. فالطلاب والعمال وأرباب العمل كلهم في حزن زعاماتهم الطائفية أو المذهبية، بينما تغيب الحركة المطالبة المشتركة.

الجغرافية – السياسية: هل هي قدر لبنان؟

إن الخوف المتبادل بين الطوائف نتيجة النظام الطائفي، وهشاشة الدولة اللبنانية وعدم قدرتها على الإمساك بقواها السياسية والاجتماعية، جعل لبنان مفتوحاً على الخارج: خلافات اللبنانيين أثناء تصدير الناصرية لأفكارها منذ منتصف القرن الماضي، ومشاريع الأحلاف في المنطقة، وتحالف المسلمين واليسار مع المقاومة الفلسطينية ثم مع سورية، مقابل تحالف الموارنة مع كل من سورية وإسرائيل. كما أصبح لبنان خلال الحرب عرضة لتقاسم النفوذ بين منظمة التحرير الفلسطينية، وبين سورية وإسرائيل، في ما يُعرف بالخطوط الحمر، وساحة لتنافس الدول العربية والأجنبية. فتقاتل اللبنانيون واختلفوا حول هذا الخارج، ولم يتفقوا من دونه. وكما في حرب لبنان، عندما عجز الميثاق الوطني عن الصمود أمام عواصف المنطقة، معطوفة على تناقضات مركبة من الداخل، تنسد شرايين صيغة الطائف في الأزمة الدائرة اليوم. وإذا كان العامل الفلسطيني عاملاً رئيسياً مقررًا في اندلاع حرب عام 1975، فإن السياسيتين السورية والإسرائيلية جعلتا في الماضي، ومعهما إيران والولايات المتحدة الأميركية في الوقت الراهن، إمكان استعادة لبنان حد أدنى من الانتظام السياسي والمؤسساتي أمراً مستحيلاً.

وفي إطار انفتاح لبنان على الخارج، اتخذ الصراع قبل حرب لبنان وخلالها بعداً يتعلق بهويته تحت شعار العروبة المناقضة للقومية اللبنانية، أي بين مسيحي لبناني ومسلم عروبي، وهو الذي حسمه اتفاق الطائف، واعتبار لبنان عربياً هوية وانتماءً. أما اليوم، فأضحى هذا الصراع بين اللبنانية والإسلامية: أي بين مسيحيين، ومسلمين سُنّة طوت غالبيتهم إلى حين صفحة العروبة "السورية" المزورة عقب اغتيال الرئيس الحريري، وبين قوى إسلامية، غالبها شيعية بزعامة حزب الله تخضع لولاية الفقيه، وتعتبر نفسها في فلکها. وما يمكن ملاحظته، أن لبنان لم يعد يتأثر بمحيطه فحسب، بل أصبح يؤثر في العلاقات العربية – العربية. عقب اتفاق الطائف، انشغل العرب بخلافاتهم، تاركين سورية تنفرد بلبنان. وبعد خروجها منه، وقيام المحور السوري – الإيراني، استعر الخصام بين الرياض ودمشق، وأصبح ما يجري في لبنان بين أتباع الفريقين، يؤثر في العلاقات بين الدولتين. فالدولة الأولى، لم تعد تريد إعادة تجربة صدام حسين في ترك بلد كبير يفترس بلداً شقيق صغير، فيما الدولة الثانية لم تتخل يوماً عن أطماعها في لبنان. وتريد إعادة ترتيب الوضع اللبناني الراهن من خلال العودة إلى ممارسة نفوذها السابق في لبنان، مباشرة أو عبر وسائل القمع والترهيب التي يمتلكها حلفاؤه المدججين بالسلاح. في عام 1976، دخل السوريون إلى لبنان بالتوافق مع إسرائيل واحتلوه، رافعين شعار العروبة. واليوم يفاوضون إسرائيل رافعين شعارات الدفاع عن القضية الفلسطينية والممانعة العربية وعينهم على لبنان. فهل تسفر هذه المفاوضات عن خطوط حمر جديدة؟

أما إيران، التي كثفت من نفوذها في هذا البلد، فتعتبر الأقوى، فتمكنت من خلال تحالفها السياسي – العسكري مع سورية ودورها في العراق وفلسطين وتبعية حزب الله لها، من ملاحقة الوجود الأميركي تحت شعار "الفوضى البناءة المضادة". من هنا، جاءت مقولة أن توافق إيران والولايات المتحدة حول ملف الأولى النووي أو عدم توافقهما، هما مفتاح الحل أو الانفجار في لبنان. إن تطلع إيران الإسلامية إلى ممارسة دور الدولة الإقليمية الأقوى، جعل ولاية الفقيه مشروعاً سياسياً يمتد من الخليج إلى المتوسط، وأدى إلى استقواء المعارضة اللبنانية بها على من في الداخل. ولا يبدو مخالفاً للحقيقة، أن كل القوى اللبنانية لها تحالفاتها الخارجية، مع اختلاف مشاريع كل دولة عن الأخرى ومصالحها. بين عامي 1989 و1990، وتحديداً بعد اجتياح الكويت، تحالف ميشال عون مع العراق ضد سورية، باعتباره أقوى قوة إقليمية يمكنها إلحاق الهزيمة بالأميركيين. وهو يتطلع اليوم إلى طهران كأقوى قوة في المنطقة لقلب التوازنات في لبنان. فهل يستعيد الجنرال رهاناته على حصان جديد؟

السلاح خارج سيادة الدولة: الأمس واليوم

إن ضعف الدولة اللبنانية والاستقواء عليها من الداخل والخارج، جعلها عاجزة عن حماية سيادتها وأمنها القومي. لقد ظهر هذا بوضوح بين عامي 1969 و1975، عندما عجزت عن فرض إرادتها على مجتمعها وقواه السياسية وحماية سيادتها إبان التحالف الفلسطيني – الإسلامي – اليساري. فوقف جيشها عاجزاً عن حماية الأمن القومي، نتيجة تلاشي الديمقراطية التوافقية. وما لبثت بدعة الأمن بالتراضي أن ظهرت برعاية الدولة بعيد اندلاع الحرب. فبدلاً من أن يفرض جيشها الأمن بالقوة، أضحت مهمته رعاية التوافق بين الميليشيات في القضايا الأمنية. فانهى بذلك دوره، وما لبث أن انقسم على نفسه تاركاً البلاد ساحة تستبجها الميليشيات.

وعلى ما يبدو، يتكرر المشهد نفسه اليوم. فبعد العصيان المدني في كانون الأول 2006 وحادثة جامعة بيروت العربية في كانون الثاني 2007، وأخيراً وبشكل واضح بعد حادثة كنيسة مار مخايل في كانون الثاني 2008، تبين بوضوح أن الجيش اللبناني أمام خيارين: إما التدخل وتعريض المؤسسة العسكرية للانقسام، أو البقاء على الحياد، وترك المواطنين تحت رحمة السلاح، أو يسعون للتسلح للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم. من هنا، ظل الجيش يعمل حتى وقت قريب في الاشتباكات المتنقلة يومياً في أنحاء البلاد عن طريق تراضي الفرقاء المتنازعين على حلول لها. حتى أن نزع الصور والشعارات الحزبية من بعض المناطق خارج الضاحية الجنوبية، حدث أولاً وأخيراً نتيجة التوافق بين القوى السياسية المتنافسة، تبعه قرار الدولة.

هكذا، فرغ الجيش من دوره في الماضي، فلم يتمكن من لعب دور في الأزمة اللبنانية عام 1958، ولا في منع الفلسطينيين من إقامة جزرهم الأمنية عشية حرب لبنان وخلالها، ولا الدفاع عن المواطنين ومنع تهجيرهم أو تصفيتهم على أيدي الميليشيات المسلحة. كما تمكن جيشا سورية وإسرائيل من تقاسم النفوذ في لبنان وفق اتفاق الخطوط الحمراء. أما اليوم، فيعجز الجيش اللبناني عن دخول المربعات الأمنية لحزب الله، ولا يستطيع فرض الأمن على القوى التي تحظى بحماية هذا الحزب (حادثة المرامل ومار مخايل). ويُعتبر تصديده لفتح الإسلام استثناءً في هذا المجال، نظراً للتعطية السنية التي حصل عليها، فضلاً عن العربية والدولية. وظهر بوضوح في اجتياح بيروت في أيار المنصرم، أن المواطن الأعزل أضحي تحت رحمة القوى الميليشياوية المسلحة.

لكن يبقى الأبرز من ذلك، ماضياً وحاضراً، هو سلاح حزب الله منذ عام 1982، الوحيد، إلى جانب السلاح الفلسطيني الحليف لسورية، الذي بقي على حاله وفق الإرادة السورية، بشكل مخالف للطائف. وعلى الرغم من الاختلاف بين السلاح الفلسطيني وسلاح حزب الله، إلا أن سلاح الأخير يبقى، إلى حين اندماجه بسلاح المؤسسة العسكرية في إطار استراتيجية دفاعية، خارج سيادة الدولة اللبنانية وإرادتها وإرادة فريق من اللبنانيين، وظهر هذا بوضوح في خطف الجنديين الإسرائيليين عام 2006 وتداعياته، وفي أحداث بيروت في أيار الماضي. لقد أعلن حزب الله مراراً أن سلاحه هو لمحاربة إسرائيل وحدها ولن يُستعمل في الداخل. لكن، ثبت خداع الحزب في ذلك، وتبين أن استغل ضعف الحكومة وقراريها اللذين لا تستطيع تنفيذهما في أي حال من الأحوال (منع اتصالات الحزب الخاصة ونقل أحد الضباط الموالين للحزب من مطار بيروت الدولي) من أجل تنفيذ مشروعه في قلب التوازنات لصالحه.

استنتاج

إن العوامل الرئيسية التي أدت إلى حرب لبنان عام 1975، لا تزال هي نفسها تتفاعل بشكل أو بآخر على الساحة اللبنانية، على الرغم من أن التاريخ لا يعيدُ نفسه: النظام الطائفي، والقوى السياسية القديمة المتجددة على الساحة، والدولة اللبنانية الضعيفة والمضعفة، والعامل الخارجي، وأخيراً السلاح خارج سيادة الدولة. فهل يعني هذا أن تشابه المقدمات وتوالدها في الماضي والحاضر، هما مؤشران على نفق مسدود سيدخله لبنان؟ هل سيكون اتفاق الطائف قارب النجاة الأخير أمام اللبنانيين، فيتمسكون به في ضوء غياب توافق على آخر بديل؟ أم أنه سيلقى المصير نفسه الذي لاقاه الميثاق الوطني، فيختلُق اللبنانيون على صيغة جديدة لتعايشهم؟ إن ما حصل في الدوحة لم ولن يكن بديلاً من اتفاق الطائف، على الرغم من أنه شكل محطة أساسية في قلب التوازنات الداخلية لمصلحة المعارضة التي يهمن عليها حزب الله. واليوم، هناك مطالبة علنية من قبل الجنرال عون بتعديل اتفاق الطائف، وهناك قيادات مارونية في قوى 14 آذار تطالب باستعادة رئيس الجمهورية صلاحياته السابقة، وأخرى تطالب بالفيدرالية، ما قد يعني عودة الصراع التاريخي المعهود. وقد نكون على عتبة نزاعات مستقبلية يؤخرها تقاطع المصالح الحالية بين قوى 14 آذار، والاسترخاء الإقليمي والداخلي. لقد أعلن حزب الله عام 1989 عن رفضه اتفاق الطائف وطالب بحكم الأكثرية. ووسط هذا وذاك، هناك حديث عن المثالثة، بشكل مخالف للطائف، وجعل الثلث المعطل قاعدة في مجلس الوزراء.

من هنا، يبقى السؤال التحدي أمام اللبنانيين في كيفية إلغاء نظام طائفي من دون تهميش الطوائف المسيحية وإثارة مخاوفها من هيمنة إسلامية؟ وكيف يمكن جعل لبنان ديمقراطياً يخضع لحكم الأكثرية من دون تسلط المسلمين عليه؟ بمعنى آخر: كيف يمكن جعل أبناء الطوائف اللبنانية يرون لبنان الوطن في هويتهم ومصالحهم، ما يحصن بلدهم تجاه الخارج، ويبعد عنهم شبح الحروب والتقسيم أو الفيدرالية والتوطين.

